

مسألة تحرير المنظمة العالمية للتجارة للسياسات التجارية الدولية (بين الحقيقة والخرافة)

بن عبد العزيز سفيان (أستاذ باحث وسنة أولى دكتوراه علوم اقتصادية) جامعة بشار-الجزائر

أصبح معظم الاقتصاديين يجمعون على أن الدافع الأساس لدراسة اقتصاديات التجارة الدولية هو انقسام العالم إلى دويلات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع والتمو الاقتصادي . فكل دولة تسعى للحفاظ على كيانها الإقتصادي، عن طريق وقاية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الدولية ، مع العمل على تحقيق قدر لا بأس به من التوظيف لطاقتها المتاحة، كما أنهم يتفقون حول نقطة بداية في تناول مواضيع التجارة الدولية، وهي المقارنة والأفضلية، بين أطروحتين متعارضتين. الأولى تنادي بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية وتحريرها من كل العوائق والقيود، حتى يعمل الإقتصاد في إطار المنافسة التامة ويكتسب الكفاءة العالية. أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز في الحدود، في وجه تيار التبادل الدولي حماية للاقتصاد المحلي من المنافسة غير الشريفة واللامساواة السائدتين في العلاقات الاقتصادية الدولية . لكن ومن أجل تنظيم أكثر لهذه العمليات التجارية تفاديا للاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية ومن أجل توفير أكبر قدر ممكن كذلك من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التجارية للعضو مع باقي الأعضاء المشكلة للنظام التجاري الدولي، كان لابد من استحداث منظمات وهيئات تكفل هذه العملية. من أجل ذلك تم إنشاء منظمات دولية مهمتها تسهيل التجارة بين الدول وضبط أسسها الاقتصادية وذلك مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا والتي تسعى إلى تحرير العلاقات التجارية من كل العوائق الحمائية، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي.

لكن: ما مدى صحة ما تنادي به المنظمة العالمية للتجارة من تحرير للعلاقات التجارية الدولية خاصة في ظل إفرازات الأزمات المالية العالمية؟

إن هذا ما ستسعى هذه الدراسة الإجابة عنه وذلك بعد استعراض ماهية منظمة التجارة العالمية وإطار عملها وأهميتها في الحقل التجاري العالمي.

1. منظمة التجارة العالمية:

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل الحجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع، وكان ذلك عام 1950. ومع مرور الوقت وتثعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينات، نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي⁶، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية، إلا أنها وافقت في آخر المطاف تبعا للمكاسب المستقبلية التي سوف تجنيها من إنشاء المنظمة. وتتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 16 مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

1.1. تعريف المنظمة: المنظمة العالمية للتجارة هي النظام الدولي الوحيد الذي يشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، والعقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات، المصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم.

وقد تأسست منظمة التجارة العالمية (OMC)⁷ في الأول من يناير 1995 وذلك بعد المصادقة على كل من نتائج جولة الأورغواي والبيان الختامي في مراكش، وقد تمخض عن ذلك إنشاء هذه المنظمة لكي تخلف اتفاقية الـ GATT. ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين OMC و GATT في الجدول الموالي:

الجدول (3-1): الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الجات

GATT	OMC
- يوجد بها جهات متعاقدة	- يوجد بها أعضاء
- فيها نص قانوني	- منظمة مبنية على قواعد
- تهتم بتجارة السلع فقط	- قانونية صلبة
- نظام تسوية الخلافات	- تهتم بتجارة السلع

المصدر: مغربي عبد القادر وديب سليم، المعاصر في الاقتصاد والمال، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 69.

ومنظمة التجارة العالمية فتحت عضوية عدد أكبر من الأعضاء مقارنة بأعضاء الجات والبالغ عددهم 128 عضواً في نهاية عام 1994. كما أنها تغطي مجالات أوسع من تلك التي تغطيها الجات، فالات تنطبق فقط على التجارة في السلع بينما تشمل منظمة التجارة العالمية التجارة في السلع والخدمات وكذلك التجارة في الأفكار وحقوق الملكية. وقد تضاعف عدد أعضاء المنظمة بحلول ماي 2009 إلى 153 بلداً.

2.1. أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية و في هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية بتوفير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء وقائم على تبادل المزايا التجارية وتجنب المعاملات التجارية التمييزية.
- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.
- الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.
- إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقاً لاتفاقيات الأوروغواي.
- ضمان التوظيف الكامل: وهذا بزيادة وسائل الإنتاج واستغلال كل الطاقات في حدود الإمكان لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بصناعة السياسات الاقتصادية الدولية
- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقاً للفترة الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافيقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضماناً لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.
- تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة .

3.1. ايجائيات وسليبيات المنظمة العالمية للتجارة:

1.3.1. ايجائيات المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة تساهم في ترقية السلم والأمن الدوليين.
 الخلافات تعالج بطريقة بناءة.
 القواعد تبسط من تعقد المبادلات والعراقل التجارية بين الدول.
 تحرر المبادلات يحقق تكاليف أقل خاصة للمستهلكين.
 توسع تشكيلية المنتجات والنوعيات المقترحة.
 التجارة تزيد من الدخل.
 التجارة تنعش النمو الاقتصادي.
 المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.
 المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.
 تعطي أكثر تأييد وكثير شفافية للتبادلات التجارية.

2.3.1. سلبيات المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.
 المنظمة تطالب بالتبادل الحر مهما كان الثمن.
 المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تنصير التنمية.
 المصالح التجارية فوق حماية المحيط .
 المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية والصحية.
 المنظمة تؤثر على توفير مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.
 البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
 المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
 المنظمة غير ديمقراطية.
 البلدان الضعيفة تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة.

2. السياسات التجارية الدولية للمنظمة العالمية للتجارة:

1.2. آلية مراجعة السياسة التجارية في المنظمة العالمية للتجارة:

يقصد بمراجعة السياسة التجارية للبلاد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة: "أن يكون مجموع سياسات وممارسات العضو في تجارته مع باقي الأعضاء في كافة المجالات الثلاثة للتجارة متعددة الأطراف، السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية محل رقابة المجلس العام.. مجتمعا في هيئة جهاز مراجعة السياسة التجارية"

إن مراجعة السياسة التجارية تعتبر أحد الوظائف الأساسية الخمس لمنظمة التجارة العالمية الواردة في المادة (4) من اتفاقية إنشاءها، حيث يتم في هذه المراجعة فحص وتقييم السياسات التجارية- للدول الأعضاء في المنظمة- ذات العلاقة بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتم هذه المراجعة على فترات فاصلة يتم من خلالها مراقبة التطورات التي قد يكون لها أثر على النظام التجاري العالمي.

2.2. السياسات التجارية وفق منظور المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم منظمة التجارة العالمية بمحاربة السياسات التجارية ذات النظام الحمائي وفق طرق عديدة. فالدول المنتمة إلى عضوية المنظمة تلتزم التقيد بقواعد التجارة التي وضعها بهدف محاربة السياسة الحمائية، ومن وقت لآخر تحاول هذه الدول التفاوض بشأن زيادة الاتفاقات والأنظمة التي تقلص الحواجز الحمائية.

تستخدم الدول نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية من أجل التطبيق القصري لهذه الاتفاقيات والأنظمة، كما تراقب الأعضاء الجدد من حيث الالتزام بالتخلص من النظام الحمائي. وتقوم منظمة التجارة العالمية بأكثر بكثير من مجرد تنظيم التجارة العالمية، فهي تشجع تحرير التجارة وتحارب الحمائية، وذلك من خلال:

المبادئ والأنظمة - جولات المفاوضات التجارية المستمرة - تسوية المنازعات - عملية القبول في المنظمة.

وبالتالي ووفق ما تملبه شروط المنظمة العالمية للتجارة فإنه ليس بإمكان العضو فيها تطبيق ضرائب محلية أو أي تكاليف محلية أخرى أو قيود كمية بهدف توفير حماية للمنتج المحلي.

إلا أنه هناك استثناء مهم في إطار نظرية منظمة التجارة العالمية للسياسة التجارية الداعية إلى الحرية ويمثل هذا الاستثناء في التدابير الوقائية التي يحظى بها أعضاء المنظمة، وهذه التدابير هي عبارة عن إجراءات تجارية وقائية تتخذ بشكل مؤقت من قبل الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية للتخفيف عن الصناعة المحلية في الحالات التي يلحقها الضرر من زيادة الواردات. حيث أنه في أحوال معينة يمكن للدولة العضو اللجوء إلى اتخاذ تدابير تجارية تقيد وارداتها على منتج ما حتى تتحقق الوقاية للصناعة المحلية، ويطلق أحيانا على تدابير الوقاية "شرط الهروب" حيث أنها تمكن العضو من التهرب من التزاماته في أوضاع معينة.

ولكن ماذا يمكن قوله عندما تتحول هذه التدابير الوقائية المؤقتة إلى معاملات رسمية مقننة وبتأييد من المنظمة العالمية للتجارة خاصة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى.

3. التوجهات الحديثة للمنظمة العالمية للتجارة في تفسير السياسات التجارية:

ربما كان قيام هذه المنظمة وغيرها من الاتحادات والهيئات والمنظمات الأهلية كفيلا بتحقيق العدالة في المعاملات التجارية فيما بين الدول، تون أنها أخذت على عاتقها التصدي لأية محاولات لزيادة معانات الدول النامية عن طريق طرح مفاوضات جديدة كلما سُنحت الفرصة، لكن المتصفح لفحوى هذه المفاوضات يجد أن هذه الالتزامات ما هي إلا دعاو ترفعها الدول المتقدمة تحت عنوان براق هو مزيد من تحرير التجارة ولكنها تهدف من ورائه إلى الحصول على صفقات لزيادة مكاسبها على حساب الدول النامية، حيث غالبا ما أدت تلك المفاوضات إلى إضافة أعباء جديدة على هذه الأخيرة مما يجعلها لا تحقق من ورائها أية مكاسب، بل كانت نتائج هذه المفاوضات غالبا ضد مبدأ تحرير التجارة وحرية المنافسة، وهو الأمر الذي يتنافى مع رسالة المنظمة والتي مفادها أنها تعمل على تحرير السياسات التجارية لمختلف دول العالم، حيث عند تطبيقها على الدول المتقدمة نجد أنها تتنافى مع توجهاتها تون أن هذه الأخيرة تسيير وتؤطر تجارتها على النحو الذي تريده بل تعتمد استخدام الأساليب الحمائية وشكل أكثر تعنتا حتى تمنع نفاذ صادرات الدول النامية إليها بينما هذه الأخيرة هي التي تتحمل تبعات السياسات التجارية الحرة والمنفتحة على العالم الخارجي.

إن الدعوة إلى حرية التجارة كانت أبرز معالم مشروع العولمة الاقتصادية الذي انطلق مع مطلع التسعينيات، وفي إطاره أنشئت منظمة التجارة العالمية في يناير عام 1995، وانتظم في عضويتها غالبية دول العالم المتقدمة والنامية. ومع حلول الأزمة المالية العالمية وما ينتظره الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو ورؤود في حركة التجارة الدولية أخذت بعض الدول المتقدمة - على رأسها أميركا - خطوات على طريق الحماية التجارية، ومن هنا تخوف العديد من الدول من تبني سياسات حماية من شأنها أن تعمق من حجم الأزمة المالية العالمية، ومن أجل معرفة دوافع من تبنيوا سياسات الحماية، وكذلك معرفة مخاوف البعض منها، نتناول النقاط الآتية:

البطالة، وتراجعت معدلات النمو، وتخوف الكثير من إفلاس الشركات القائمة على أمر الصناعات المحلية، فلبأت الدول كافة لممارسة صور متعددة للحماية، ومن ذلك ما يلي:

زيادة الرسوم الجمركية

حيث قامت بعض الدول بزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، ففي روسيا تم زيادة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة في نهاية نوفمبر 2008، وكذلك فعلت الهند في نفس التاريخ بزيادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب، كما منعت البلدان استيراد بعض السلع بحجة الشروط الصحية، ففي الهند تم حظر استيراد لعب الأطفال من الصين التي تستحوذ على نسبة 60 % من سوق لعب الأطفال في الهند بحجة مخالفتها للشروط الصحية، وامتنعت روسيا عن استيراد اللحوم من بولندا للدواعي الصحية أيضاً، وردت المكسيك على منع أميركا للشحنات المكسيكية من عبور أراضيها بفرض رسوم جمركية على نحو 90 سلعة أميركية تدخل السوق المكسيكية، ومعلوم أن اتفاقية النافتا أرست مبدأ حرية التجارة بين البلدين منذ عام 2000م

دعم الصادرات

يمثل دعم الصادرات إحدى القضايا المثيرة للجدل في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فهو بصورته الحالية يجرم إجراءات الدول النامية في دعم صادراتها، والتي قد تأخذ شكلاً مباشراً في إعفاء ضريبي أو مزايا تمويلية، أو مبالغ نقدية، بينما يعفي الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة لصادراتها، حيث يأخذ شكل دعم البحوث والتطوير، وقد شهدت العديد من البلدان وجود هذا الدعم مثل الصين ومصر والسعودية والهند، وفي أميركا والاتحاد الأوروبي يمثل دعم القطاع الزراعي بهما الصورة الصارخة لدعم الصادرات، بل ويمثل حجر عثرة في نجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، حيث تصر كلا الجهتين على بقاء دعمهما لقطاع الزراعة، بينما تطالب الدول النامية بالمساواة بأن تقوم أميركا والاتحاد الأوروبي بإلغاء هذا الدعم .

تخفيض سعر العملات الوطنية

من أقدم وسائل دعم الحماية للصناعات المحلية تخفيض قيمة العملات الوطنية، حتى تتمكن من التصدير بكميات أكبر للسوق الخارجي، ولا يخفى لجوء أميركا إلى هذه الوسيلة في الفترة الأخيرة من أجل مواجهة العجز الموجود لديها في الميزان التجاري، وبخاصة مع الصين، حيث وصل هذا العجز لصالح الصين بنحو 254 مليار دولار في 2007، وتحاول كل من أميركا والاتحاد الأوروبي إجبار الصين على رفع عملتها الوطنية للحد من توسعها في الصادرات إلى سوقها.

خطط التحفيز للاقتصادات الوطنية

كانت الولايات المتحدة الأميركية من أوائل الدول التي أعلنت عن تبني خطط لتحفيز اقتصادها، ثم تبعها بعد ذلك دول الاتحاد الأوروبي، ثم الدول الصاعدة والنامية، فكانت خطة أميركا البالغة زهاء 800 مليار دولار هي الأكبر، والتي تحدثت بشكل مباشر عن إجراءات تأتي في إطار الحماية وبخاصة البند الذي ينص «اشتر منتجاً أميركياً» حيث ستكون الأولوية لاتفاق ميزانية خطة التحفيز على شراء منتجات محلية من أجل انعاش الاقتصاد الأميركي، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة (بلغ معدل البطالة في يناير 2009 في أميركا 7.6 %) كما أعلن عن أكبر عجز في تاريخ الموازنة العامة لأميركا والبالغ تريليون و75 مليار دولار، وإن كانت هناك اعتراضات على أميركا بهذا الخصوص، بأنه دعوة لتقييد حرية التجارة، ومن شأن هذا أن يعمق من الآثار السلبية للأزمة المالية.

التوجهات غير المكتوبة

ثمّة دول عدة تحرص على عدم الوقوع في شرك الإعلان عن تبني إجراءات من شأنها أن تدعو للحماية، ومن أجل ذلك تركز على التعليمات غير المكتوبة التي توجه للجهات الإدارية المعنية بالاستيراد، أو الجهاز المصرفي، لعدم تمويل الاستيراد سواء بشكل كلي أو جزئي، بل في بعض الأحيان هناك ثقافة لدى بعض الشعوب بتبني المنتجات الوطنية، كما هو الحال في اليابان، حيث يعد من أصعب الأسواق أمام المنتجات الأجنبية، حتى ولو كانت أرخص من السلع اليابانية المنتجة في الداخل.

مستقبل الحماية في ظل الأزمة المالية العالمية

يتوقف مستقبل الحماية في السياسات التجارية في المحيط العالمي على مجموعة من العوامل، هي:

1- الخروج من موجة تراجع معدلات النمو في الاقتصاد العالمي بشكل عام ومن تراجع معدلات التجارة الدولية بشكل خاص، ففي تقرير لصندوق النقد الدولي هناك توقع أن يتراجع معدل النمو في الناتج المحلي العالمي ليصل إلى 0.5% - وفق أسعار تعادل القوة الشرائية، وفي حالة اعتماد أسعار السوق فسوف تكون المعدلات سالبة - أما عن معدلات نمو التجارة العالمية، فقد توقع تقرير آخر للصندوق أيضاً أن تتراجع التجارة العالمية بمعدل 2.8% بعد أن كانت تنمو بمعدل 4.1% في عام 2008، و 7.2% في عام 2007 وحسب هذه التقديرات فإن مؤشرات الاتجاه نحو إجراءات الحماية في التجارة الدولية واردة بمعدلات كبيرة، إذ إن التراجع سيصيب الجميع، ولن يكون هناك ما يدفع لحرية التجارة.

2- الضغوط الداخلية التي تتعرض لها كل دولة فيما يتعلق بتأثيرها بالأزمة المالية، ليست هناك دولة بمنأى عن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وتعتبر أميركا من أكبر البلدان تضرراً بالأزمة، حيث إن الأزمة انطلقت منها، وشعبت آثارها، وأعداد العاطلين في تزايد مستمر، كما أن حجم حركة الإفلاس في المؤسسات الاقتصادية في تزايد منذ وقوع الأزمة، ولا يتصور أن تلتفت أميركا إلى الأصوات المطالبة لها بالتراجع عن الإجراءات الحماية التي تضمنتها خطة التحفيز، في الوقت الذي تتزايد عليها فيه الأعباء الاجتماعية. فالقبول بحرية التجارة لصالح هذه الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير على أميركا يعني مزيداً من البطالة والفقر، في الوقت الذي تستهدف فيه خطة التحفيز رفع مستوى حياة هؤلاء العاطلين والفقراء، حيث وعدتهم بإعفاءات ضريبية ومزيد من الدعم في التأمين الصحي، فبعد «اشتري منتجاً أميركياً» حدد أولوية شراء المنتجات المحلية، وخص منها العديد من السلع وعلى رأسها الحديد، إلا إذا زادت تكلفة مشروعات خطة التحفيز بنسبة أكبر من 25% في حالة استخدام المنتجات المحلية، وسوف ينسحب الأمر على بقية الدول حسب حجم تأثيرها بالأزمة المالية، فمن كان موقفه في صالح حرية التجارة فسيدعو لها، ومن كانت مصالحه مع الحماية فسيؤيدها.

3- طبيعة خريطة القوى الاقتصادية العالمية الجديدة المنتظر تشكيلها بعد الأزمة، فمن أهم نتائج الأزمة المالية العالمية إعادة تشكيل خريطة القوى الاقتصادية الدولية، فالوضع السائد قبل الأزمة كان هو سيطرة أميركا على مقدرات العالم الاقتصادية من خلال آليات العوالة، أما الآن فلم يعد وضعاً مقبولاً، حيث أصبح هناك شركاء جدد وفاعلون في تشكيل هذه الخريطة، ويدل على ذلك ارتفاع نصيب الدول الناشئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات السابقة على حساب التراجع الأمريكي، فلم يعد تراجع الاقتصاد الأمريكي وحده هو المثير للتخوف، فهناك من وضع شرطاً للخروج من الأزمة المالية العالمية هو ألا يقل الناتج المحلي في الصين عن 6.6% والدرس هنا أن شبكة المصالح للدول أو القوى الاقتصادية الجديدة هي التي ستحدد مستقبل السياسات التجارية السائدة في مجال التجارة الدولية سواء تجاه الحرية أو الحماية وليس المنظمة العالمية للتجارة كما تتوهمه غالبية الدول المنظمة إليها.



ISSN 2170-0796